العرب
الثلاثاء 2021/09/28
السنة 44 العدد 12193

تصعيد حماس في الضفة يقلق إسرائيل ويربك عباس

باسم نعيم: عنوان المعركة القادمة مع إسرائيل هو الضفة الغربية

صعدّت حركة حماس عبر خلاياها في الضفة الغربية ضد الجيش الإسرائيلي، مما أثار قلقا لدى الأجهزة الأمنية في تل أبيب والسلطة الفلسطينية أيضا من تعاظم نفوذ الحركة الإسلامية في مناطق خارجة عن سيطرتها.

نفوذ حماس في الضفة يتعاظم أمام أنظار عباس

القدس – تعكس المداهمات التي شنتها القوات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية ليل السبت – الأحد لتعقب خلية تابعة لحركة حماس، قلقا إسرائيليا من تزايد نفوذ الحركة الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة في الضفة الغربية، وهو ما يربك أيضا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي يبدو عاجزا عن ضبط الأمن في مناطق خاضعة لسلطته.

وأفادت القناة 13 الإسرائيلية أن المداهمات التي نفذتها السلطات الأمنية في الضفة الغربية، حالت دون وقوع "هجوم إرهابي كبير".

ونقلت القناة أن الخلية خططت لإجراء سلسلة من عمليات الخطف والقتل في جميع أنحاء البلاد.

واعتقلت قوات من جيش الدفاع والشرطة 20 شخصا من أعضاء الخلية المشتبه بهم في الأيام الأخيرة، وفقا للجيش الإسرائيلي الذي يعتقد أن هناك المزيد من أعضاء خلية حماس لا يزالون طلقاء.

وكان الجيش الإسرائيلي أفاد الأحد بمقتل 5 فلسطينيين خلال تبادل إطلاق نار بين جنود إسرائيليين ومسلحين فلسطينيين في 4 بلدات بالضفة الغربية على خلفية مداهمات اعتقال الخلية.وقال رئيس لجنة الأمن والخارجية في الكنيست الإسرائيلي رام بن براك في تصريح صحافي "إنّ حركة حماس تحاول تصعيد الأوضاع بالضفة الغربية".

رام بن براك

لن نسمح لحماس بالتصعيد في الضفة والتهدئة في غزة

وأشار إلى أنّه "لا يمكن ترك حماس تصعّد الأوضاع في الضفة، بينما تحاول الحفاظ على الهدوء في غزة".

وشهدت الأشهر الأخيرة تصاعدا لأعمال العنف في الضفة الغربية مع تزايد عمليات تبادل إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والمسلحين الفلسطينيين، ففي الشهر الماضي قتل 4 فلسطينيين بمخيم جنين للاجئين برصاص القوات الإسرائيلية خلال اشتباكات عنيفة.

وعلى الرغم من أن الحركة الإسلامية هي الحاكمة في قطاع غزة منذ العام 2007، إلا أن لها وجودا قويا في الضفة الغربية التي تديرها السلطة الفلسطينية وفصيلها الأبرز حركة فتح.

ويبدي المسؤولون الإسرائيليون منذ فترة طويلة قلقهم من أن تكون حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، تسعى إلى تعزيز قوتها في الضفة الغربية لتحدي السلطة الفلسطينية المدعومة من الغرب مما يزيد من المخاطر الأمنية على إسرائيل.

ويرى مراقبون أن تصعيد حماس في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية يأتي عقب تيقنها من ضعف محمود عباس وعدم قدرة أجهزته الأمنية على ملاحقة عناصرها في مناطق سيطرته وهو ما يربك السلطة الباحثة عن استئناف مفاوضات السلام مع تل أبيب، وتنص الاتفاقيات الأمنية بين تل أبيب ورام الله في بعض بنودها على التعاون في تسليم المطلوبين أمنيا والتنسيق في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، لكن السلطة تبدو عاجزة عن الالتزام بالاتفاقيات الأمنية.

ويؤكد مسؤولون إسرائيليون أنه لا يمكن استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل وجود مناطق خارجة عن سيطرة السلطة في الضفة وقطاع غزة.

ويأتي تصعيد حركة حماس وسط عجز السلطة عن بسط الأمن في الضفة الغربية وغياب أفق للحلّ السياسي. وصرح القيادي في حركة حماس باسم نعيم الاثنين بأن العنوان الأساس للمعركة القادمة مع إسرائيل هو الضفة الغربة، باعتبارها "الخاصرة الضعيفة للاحتلال وأهم عناوين شرعنة وجوده على أرضنا".

وقال نعيم إن "كل الجهود الوطنية والشعبية يجب أن تسخر لتثوير مدن وقرى ونجوع الضفة المحتلة"، مشيرا إلى أنه "لتحقيق هذا الهدف الكبير والاستراتيجي لا بد من التوافق ابتداء على رؤية وطنية لمواجهة عقيدة التنسيق الأمني".

ودعا من أسماهم "أصحاب تلك العقيدة" إلى ضرورة "إما أن ينحازوا إلى شعبهم ومشروعه الوطني وإما يتنحوا جانبا، فاقدين لأي شرعية، ليمارس شعبنا دوره الطبيعي في مقاومة الاحتلال".

وتستهدف تصريحات نعيم بالأساس رئيس السلطة الفلسطينية وإخراجه في صورة غير المنحاز لشعبه، وهو ما قد يفاقم الضغوط على عباس الذي يواجه انشقاقات صلب حركة فتح وتراجعا حادا في شعبيته وهو ما أضعفه.

ويقول متابعون إن عباس لم يكن يوما أضعف سياسيا وشعبيا مما هو عليه اليوم، مشيرين إلى أن حماس قبل عشر سنوات ما كانت لتجرؤ على مجرد إغضاب الرئيس فما بالك بالتصعيد في الضفة الغربية تحت أنظاره.

ويشير هؤلاء إلى أن تحرك عباس في هذه المرحلة لضبط الانفلات الأمني الذي تقوده خلايا حركة حماس خاصة في مخيم جنين، سيزيد من إضعافه شعبيا ويخرجه في مظهر غير المنحاز لقضايا التحرر وهو ما تعمل حماس عليه ضمن سياقات متعددة من ضمنها التحضيرات للانتخابات القادمة.

تعليق التحقيق في انفجار مرفأ بيروت بعد طلب تغيير المحقق العدلي

بيروت – علّق المحقق العدلي طارق بيطار الإثنين تحقيقه في قضية انفجار مرفأ بيروت بعد تبلغه دعوى تقدم بها وزير سابق يطلب فيها نقل القضية إلى قاض آخر رداً على طلب استجوابه كمدعى عليه.

ومنذ ادعائه على رئيس الحكومة السابق حسان دياب وطلبه ملاحقة نواب ووزراء سابقين ومسؤولين أمنيين، يخشى كثيرون أن تؤدي الضغوط السياسية إلى عزل بيطار، على غرار ما جرى مع سلفه فادي صوان الذي نُحي في فبراير بعد ادعائه على دياب وثلاثة وزراء سابقين.

وأدى الانفجار الضخم في مرفأ بيروت في أغسطس 2020، والذي عزته السلطات إلى تخزين كميات كبيرة من نيترات الأمونيوم من دون إجراءات وقاية، إلى مقتل 214 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، عدا عن دمار واسع في العاصمة. وتبيّن لاحقاً أن مسؤولين على مستويات عدة سياسية وأمنية وقضائية كانوا على دراية بمخاطر تخزين هذه المادة ولم يحركوا ساكناً.

وقال مصدر قضائي إن بيطار وبعدما تبلغ الدعوى بحقه من النائب والوزير السابق نهاد المشنوق "علّق تحقيقاته وكل الإجراءات المتعلقة بملف انفجار مرفأ بيروت، إلى أن تبت محكمة الاستئناف في بيروت بقبول الدعوى أو رفضها".

وارتكز طلب المشنوق على أن "البيطار تجاوز الدستور اللبناني" الذي أولى صلاحية اتهام الوزراء للمجلس النيابي وحده. كما نص الطلب على أن المحاكمة يجب أن تتم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وليس أمام القضاء العدلي.

ويأتي هذا التطور بعد أيام على تسريب إعلاميين رسالة على لسان مسؤول في حزب الله إلى القاضي بيطار تتضمن امتعاض الحزب الذي يعتبر القوة السياسية والعسكرية الأبرز على الساحة اللبنانية، من مسار التحقيق وتهديده بإزاحته.

وقام رئيس وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، الذي يُجاهر حزبه بالاعتراض على مسار التحقيق في قضية تفجير المرفأ، مؤخرًا بتمرير رسالة مباشرة وعبر جهات إعلامية إلى القاضي بيطار أبلغه فيها أنّ الحزب سيبقى "معارِضاً شرساً" لعمل المُحقق العدلي، ناقلاً إليه رسالة حازمة إن "استمرّ في اعتماد أسلوبه المرفوض في التحقيق فإنّ الحزب لن يتوانى عن اقتلاعه" من منصبه.

وبعد نحو خمسة أشهر على تسلمه الملف، أعلن بيطار في يوليو عزمه استجواب دياب كمدعى عليه، ووجّه كتاباً إلى البرلمان طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن ثلاثة وزراء سابقين هم النواب علي حسن خليل (المال) وغازي زعيتر (الأشغال)، وهما ينتميان إلى كتلة حركة أمل المتحالفة مع حزب الله، ونهاد المشنوق (الداخلية)، "تمهيداً للادعاء عليهم".

نهاد المشنوق

المحقق العدلي طارق بيطار تجاوز الدستور اللبناني

وتتهم قوى سياسية رئيسية على رأسها حزب الله، وتجمّع رؤساء الحكومات السابقين بينهم الحريري، بيطار بـ"تسييس" التحقيق.

وكان المشنوق تقدم الأسبوع الماضي أمام محكمة الاستئناف في بيروت بدعوى لتعيين محقق عدلي آخر.

ويأتي تعليق التحقيق الإثنين في بداية أسبوع كان يفترض أن يشهد جلسات استجواب عدة لمسؤولين عسكريين بينهم قائد الجيش السابق جان قهوجي. كما كان بيطار حدد الخميس موعداً لاستجواب المشنوق والجمعة لاستجواب زعيتر وخليل.

ورفضت الأمانة العامة لمجلس النواب الأسبوع الماضي مذكرات تبليغ أرسلها بيطار لاستجواب النواب الثلاثة.

وفي السادس عشر من سبتمر، أصدر بيطار مذكرة توقيف بحق وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس بعد امتناعه عن المثول أمامه لاستجوابه. وقد تقدم فنيانوس أيضاً بدعوى أمام محكمة التمييز الجزائية مطالباً بتنحية بيطار.

وغادر دياب الشهر الحالي إلى الولايات المتحدة برغم صدور مذكرة إحضار بحقّه وتحديد موعد استجوابه.

ومنذ وقوع الانفجار، رفضت السلطات تحقيقاً دولياً، فيما تندّد منظمات حقوقية وعائلات الضحايا والناجون من الانفجار بمحاولة القادة السياسيين عرقلة التحقيقات.

انزعاج مصري مكتوم من توترات شرق السودان

القاهرة – دفعت بعض الحسابات السياسية الدقيقة بين مصر والسودان إلى التزام الأولى الصمت وكتم انزعاجها من التوترات الجارية في الشرق الذي يعد من أكثر المناطق السودانية حيوية وتأثيرا على الأمن القومي المصري بحكم الموقع الجغرافي وتزاحم بعض القوى الخارجية لتكون لها مقاربات سياسية أو عسكرية على الأرض في هذا الإقليم.

وتخشى القاهرة التدخل بصورة مباشرة في أزمة الشرق لاعتبارات تاريخية عديدة، وجاء صمتها لقطع الطريق على بعض الأصوات المحسوبة على نظام الرئيس السابق عمر البشير التي درجت على تكرار اتهامات بأن مصر لها أطماع تتجاوز مثلث حلايب الحدودي المتنازع عليه بين البلدين منع تفجير مشكلة قد تتسبب في حرج الخرطوم بعد تطوير علاقتها بالقاهرة.

وأرسلت السلطة الانتقالية في السودان وفدا رفيع المستوى لاحتواء التوتر في الشرق، وأجرى الوفد الرسمي الأحد والاثنين لقاءات موسعة مع أطراف سياسية وقبلية في الإقليم أملا في التوصل إلى تفاهمات ثابتة تنهي حالة الاحتقان الراهنة.

ويقول متابعون إن عدم السيطرة على التوترات التي بلغت حد قطع الطرق وغلق موانئ ووقف وسائل المواصلات بين شرق البلاد والخرطوم ربما يقود إلى انفجار ضخم تتجاوز تداعياته حدود الإقليم وما ينطوي عليه من أهمية استراتيجية لكل من مصر والسودان.

بيئة هشة قابلة للاختراق

ويشير المتابعون إلى أن الهدوء السابق في الشرق وإعادة ضبط أوضاعه بما لا يؤدي إلى هيمنة عناصر تابعة لنظام البشير على مفاصله وجدت فيه القاهرة حلا مناسبا لضمان عدم انزلاق الإقليم إلى خيارات تقوده إلى العزف على وتر حق تقرير المصير فيخيم شبح الانفصال عليه.

وبعد تصاعد حدة التوترات التي لم يكن حدوثها مستبعدا، ذهبت مؤشرات متباينة إلى أن الشرق يمكن أن يصبح منغصا في العلاقة بين القاهرة والخرطوم لأن الأولى لن تستطيع التدخل مباشرة لوجود لائحة شكوك جاهزة يمكن ترديدها، والثانية محملة بمشكلات داخلية تحول دون التوصل إلى معالجة شاملة للأزمة.

وتكتفي مصر بمراقبة الأوضاع عن كثب وتوجيه نصائح أمنية للسلطة الانتقالية حاليا من خلال المعلومات التي تتجمع عندها حول تحركات قامت بها قوى سودانية عقائدية تعمل على زيادة تأزيم الموقف وتوسيع الشروخ بين المكونين العسكري والمدني في الخرطوم.

وارتاح النظام المصري لما جرى من تطورات في السودان أدت إلى سقوط نظام البشير، إذ كان يستخدم ورقة المتطرفين والإرهابيين لمضايقته، ويثير من وقت لآخر أزمة حلايب معه، وقبل سقوطه منح البشير كلا من روسيا وتركيا تسهيلات لوجستية ومزايا عسكرية في البحر الأحمر، كادت أن تخل بتوازنات شرق السودان في التقديرات المصرية.

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية عطية عيسوي لـ"العرب" إن التوتر في شرق السودان يتيح لمهربي الأسلحة والمتطرفين التسلل إلى الداخل المصري مرة أخرى، وهو ما تقابله القاهرة بزيادة وتيرة المراقبة على مسارات التهريب وضبط الحدود بين البلدين.

ورجح عيسوي وجود مشاورات بين القاهرة والخرطوم حول كيفية إنهاء الاضطرابات وعمليات قطع الطرق وغيرها من الأساليب الاحتجاجية بما يحفظ سلامة الإقليم ولا يسمح بعودة عمليات التهريب التي جرى ضبط الكثير من مساراتها في الآونة الأخيرة.

ولفت إلى أن الخطورة الحقيقية تأتي من تربص قوى خارجية تريد بسط نفوذها على ساحل البحر الأحمر، ومازالت هناك محاولات من تركيا وروسيا لحصد نفوذ عسكري في شرق السودان.

ونجحت مصر من خلال التعاون والتنسيق مع السلطة في السودان في أن تنهي الكثير من مخاطر عمليات التهريب التقليدية عبر الحدود، كما أن استجابة الخرطوم مع الجهود الإقليمية الرامية لمواجهة التنظيمات الإرهابية قللت من تهديدات هذا المحدد للأمن القومي المصري.

وأوضح عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية السفير رخا أحمد حسن أن السودان يتعرض لضغوط ربما تؤدي به إلى التفكك، فلا أحد يمكنه الجزم بإمكانية انتهاء المرحلة الانتقالية بالوصول إلى إجراء الانتخابات أو التحول إلى الحكم العسكري مرة أخرى، ما يضاعف من حالة عدم التركيز على إنهاء التوترات في شرق السودان.

رخا أحمد حسن

لا بد من تكاتف الجهود لإيقاف تدهور الأوضاع

عطية عيسوي

التوتر في الشرق يتيح للمتطرفين التسلل إلى مصر

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن أي مساع للمطالبة بحق تقرير مصير إقليم الشرق ستكون من نتيجتها عزل السودان عن البحر الأحمر، الأمر الذي يتطلب تكاتف جهود الدول العربية، وعلى رأسها مصر، مع السلطة الانتقالية لعدم السماح بتدهور أوضاع الإقليم، وتعد سرعة حسم المشكلات العالقة هي المدخل لعودة الهدوء إليه ومنع انفجاره.

ويأتي القلق المصري مما تمثله محافظة البحر الأحمر، وهي إحدى محافظات المنطقة الثلاث وتضم إلى جانبها محافظتي كسلا والقضارف، من أهمية جغرافية من ناحيتي البر والبحر، فقد مثلت دروب ومياه هذه المحافظة ممرا لتهريب أسلحة إيرانية لمصر سابقا لتوصيلها إلى حركة حماس الفلسطينية من خلال صحراء سيناء ومنها عبر الأنفاق إلى قطاع غزة.

ولا يزال حادث استهداف إسرائيل قافلة كبيرة محملة بالأسلحة في شرق السودان ومصرع العشرات في مايو 2009 شاهدا على الأهمية التي يمثلها الإقليم لمصر، والخطورة التي يمكن أن يتسبب فيها إذا خرج عن سياق السيطرة الأمنية.

وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي في الرابع من مارس 2014 إنهم أوقفوا سفينة محملة بالأسلحة من طراز M302 في البحر الأحمر على بعد حوالي 1500 كيلومتر من سواحل إسرائيل كانت في طريقها إلى غزة، وتحمل صواريخ سورية متطورة نقلت إلى السفينة من إيران.

وسبق أن اعترضت إسرائيل أسلحة في طريقها إلى غزة عبر طريق إيران في مايو 2011، واتهم نظام البشير تل أبيب بشن هجوم صاروخي استهدف سيارة في مدينة بور سودان المطلة على البحر الأحمر، ما تسبب في مصرع شخصين.

ودفعت هذه المعطيات الأجهزة الأمنية المصرية لتسريع وتيرة ضبط الحدود مع السودان، وتم التوصل إلى تفاهمات مبكرة مع القيادة الحالية، لكن كلما زاد التدهور في الشرق شعرت القاهرة بالخطر، فخروجه عن سيطرة الحكومة المركزية في الخرطوم يسمح بعودة سيناريوهات قاتمة خاصة بمستقبله وبعض الجهات التي لها أطماع للتحكم في مفاصله.